



المؤتمر الأول للتعليم الفني والمهني
نواكشوط 25-26 مارس 2017

التقرير الختامي

التقرير الختامي

للمؤتمر الأول للوزراء والقيادات المسؤولة عن التعليم الفني والمهني

في الوطن العربي

"تطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي وتعزيزه"

برعاية سامية من فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية وبضيافة كريمة من وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال الموريتانية، وبحضور دولة رئيس الوزراء المهندس يحيى ولد حدمين عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المؤتمر الأول للوزراء والقيادات المسؤولة عن التعليم الفني والمهني في الوطن العربي في مدينة نواكشوط العاصمة خلال الفترة 25-26 مارس 2017 وموضوعه "تطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي وتعزيزه"، وبمشاركة وفود من ثلاثة عشر دولة عربية، بالإضافة إلى منظمات إقليمية ودولية. (ملحق رقم 1)

وفيما يلي تقريراً عن فعاليات المؤتمر .

الجلسة الافتتاحية:

افتتحت أعمال المؤتمر في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت 25 مارس 2017 بكلمة معالي الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ألقاها نيابة عن سعادة الأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق مدبولي، استهلها بتقديم الشكر والتقدير إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية قيادة وشعباً وحكومة على احتضان هذا المؤتمر الأول للتعليم الفني والمهني في الوطن العربي، كما تقدم باسم المشاركين بالتحية إلى فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز (رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية) على وضع هذا المؤتمر المهم تحت رعايته الكريمة، وإلى دولة الوزير الأول في الجمهورية الإسلامية الموريتانية على اهتمامه وتشريف المؤتمر بحضوره لافتتاح أعماله. ثم أشار إلى أن المؤتمر يشكل لحظة فارقة في العمل العربي المشترك وفي جهود المنظمة المضنية للارتقاء بالتعليم في كافة مستوياته ومجالاته. وبين أن المؤتمر مُطالبٌ أولاً بإعادة الاعتبار إلى هذا النوع من التعليم والتأهيل باعتباره عصب الحياة، ومُطالبٌ ثانياً بالعمل على الارتقاء به وتعزيزه مكانةً ونظاماً تعليمياً أساسياً للزّقي بالدول العربية، ومُطالبٌ ثالثاً بإعادة النظر بقضية تسعير الشهادات باعتبار هذا النوع من التعليم تعليمًا فنيًا ومهنيًا تخضع قيمته لمستوى المهارات وليس لمسمى الشهادات

وهذه المطالب الثلاث تستلزم الارتقاء بهذا التعليم من حيث البرامج وتأهيل المعلمين والمدرّبين، وتوسيع قاعدة الخيارات من خلال إتاحة الفرص لمواصلة التعليم الجامعي لخريجيه، والعمل على تطوير مناهج التعليم الأساسي لتعزيز مكانة التعليم الفني والمهني باعتباره تعليماً للتّمية. وفي الختام جدّد الشكر والتقدير إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية وإلى فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز على رعايته للمؤتمر. (ملحق رقم 2)

ثم ألقى معالي الأستاذ مختار ملل جا وزير التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال بالجمهورية الإسلامية الموريتانية كلمة افتتاحها بترحيبه بوفود الدول العربية ووفود المنظمات الإقليمية والدولية ضيوف الجمهورية الموريتانية المشاركة في المؤتمر، كما تقدم بالشكر إلى معالي الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وإلى كافة أطرها وقياداتها على تبني فكرة إطلاق هذا المؤتمر الذي ينعقد في ظروف خاصة تمرّ بها البلدان العربيّة حيث تأثرت اقتصادياتها بانعكاسات الأزمة المالية العالمية، وازداد انفتاحها على الاقتصاد العالمي مما يستدعي التفكير بإعادة صياغة النظام التربوي عموماً ومنظومة التعليم الفني والمهني خصوصاً، من أجل تجاوز التحديات الكبرى التي تتعلق بقضايا التنمية والسلام والأمن. (ملحق رقم 3)

ثمّ قدم دولة الوزير الأول في الجمهورية الموريتانية الإسلامية المهندس يحيى ولد حدمين كلمته التي أعلن من خلالها افتتاح المؤتمر الأول للوزراء والقيادات المسؤولة عن التعليم الفني والمهني في الوطن العربي، وأكد فيها على أن هذا المؤتمر ينعقد في ظرف دقيق لبلداننا العربية التي تعاني من صعوبات في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستدعي مضاعفة الجهود من أجل الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية، وإحداث ديناميكية جديدة لخلق يد عاملة ماهرة قادرة على الاندماج في المنظومة العالمية للتشغيل. وقد أكدّ دولته على أن موريتانيا أعطت عناية خاصة للتكوين المهني من خلال تحسين مخرجاته، وإعادة التأهيل وتوسيع البنى التحتية وتحسين وتحديث الإطار القانوني وإعداد خطة لتنمية المصادر البشرية. (ملحق رقم 4)

الجلسة الإجرائية:

بدأت الجلسة الإجرائية بكلمة ترحيبية ألقاها الأستاذ الدكتور يحيى عبد الوهاب الصايدي، مستشار المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أمين المؤتمر، استهلها بالترحيب بمعالي الأستاذ مختار ملل جا وزير التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال بالجمهورية الإسلامية الموريتانية وبالوفود المشاركة في أعمال المؤتمر، كما رحب بسعادة الأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق مدبولي ممثل معالي الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب المدير العام للمنظمة، ثم عرض بصورة موجزة أهداف المؤتمر وآليات تسييره، ثم أشار إلى النظام المتبع لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فيما يتعلق برئاسة المؤتمر التي تسند عادة إلى الدولة المضيفة، وطلب من معالي وزير التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الأستاذ مختار ملل جا التفضل بترأس المؤتمر الأول بعد موافقة الوفود المشاركة.

ثم وافق المؤتمر على تشكيل هيئة المكتب على النحو الآتي:

- معالي السيد عماد الحمامي، وزير التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية/ نائباً لرئيس المؤتمر.
- الأستاذ الدكتور أحمد الجبوشي، نائب وزير التربية والتعليم للتعليم الفني بجمهورية مصر العربية/ نائباً لرئيس المؤتمر.
- الأستاذ عبد الله أحمد الشافعي، من وفد دولة قطر/ مقررًا عاماً للمؤتمر.

وتشكلت لجنة الصياغة برئاسة المقرر العام وعضوية كل من:

- الأستاذ الدكتور أبو القاسم البديري/ وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ عضواً.
- الأستاذ الدكتور يحيى الصايدي/ وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ عضواً.
- الأستاذة جليلة العبيدي/ وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ عضواً.

ثم عرض سعادة المقرر العام للمؤتمر جدول أعمال المؤتمر، وتم إجراء بعض التعديلات التي اقترحها المؤتمر، وتم اعتماده. (ملحق رقم 5)

جلسات العمل:

عقد الخبراء خمس جلسات عمل على مدى يومي المؤتمر 25 و26 مارس 2017، إضافة إلى الجلسات الافتتاحية والإجرائية والختامية وذلك على النحو الآتي:

جلسة العمل الأولى:

عقد المؤتمر جلسة عمله الأولى في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت 25 مارس 2017 برئاسة معالي الأستاذ مختار ملل جا وزير التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئيس المؤتمر، الذي أعطى الكلمة إلى المنظمات الإقليمية والدولية المشاركة في المؤتمر، وكانت على النحو الآتي:

1. **كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:** ألقاها سعادة الأستاذ وليد عثمان، ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبدأها بتوجيه الشكر إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال، وإلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على جهودها في مجال تطوير منظومة التعليم العربي بصفة عامة، وأكد على أهمية هذا المؤتمر الذي يؤسس لانطلاقة التعليم الفني والمهني من خلال عقد مؤتمره الأول، وما يمثله التعليم الفني والمهني من أهمية خاصة لتنمية القوى العاملة العربية، وأن دراسة أحواله ووسائل تطويره وتحديثه لملاحقة التطورات والتغيرات المتسارعة في الوطن العربي تعد إحدى الأولويات الأساسية لجامعة الدول العربية باعتبار أن التعليم الفني والمهني حجر الزاوية للنهضة والتنمية المنشودة، وإن تحقيق التنمية المستدامة يكون من خلال تكوين عمالة فنية على مستوى عال وتنظيم فعال للمهن التي تتطلبها هذه التنمية. كما أكد على أهمية ربط المناهج بالتدريب العملي داخل المؤسسات المستفيدة، وكذلك ربط التعليم الفني بسوق العمل، والاهتمام بالمعلم وتدريبه على الأساليب الحديثة وتوفير المناخ الجيد له حتى يستطيع العمل على تطوير مهارات الطالب التقنية والعلمية. كما أشار إلى أهمية العمل على فتح الباب أمام طلاب التعليم الفني لاستكمال دراستهم الجامعية وهذا ما سيشجع الطلاب على الالتحاق بهذا النوع من التعليم، الذي يجب على المجتمعات العربية أن تعمل على تغيير النظرة المتدنية إليه. وفي الأخير أكد على استعداد الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على متابعة ما سيصدر عن هذا المؤتمر من توصيات. (ملحق رقم 6).

2. **كلمة المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة (الإيسيسكو):** ألقاها الدكتور عزيز الهاجير ممثل المدير العام لمنظمة الإيسيسكو، وتوجه فيها بالشكر إلى معالي المدير العام للمنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم على الدعوة الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر وتقديم الاعتذار عن عدم تمكن المدير العام للإيسيسكو من الحضور شخصياً لارتباطه واجتماعات مجدولة سلفاً، وأشاد بالتعاون المثمر والفعال بين الإيسيسكو والألكسو واهتمامهما الكبير بالتعليم التقني والفني اعتباراً لمكانته في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. وأشار إلى أن المنظمين قد نفذوا عدداً من الأنشطة الكبرى في إطار خطط عملها المتعاقبة، وتركز هذه المشاريع على الدور الذي ينبغي للتعليم التقني والمهني أن يضطلع به خاصة في الحد من بطالة الشباب من خلال اكتسابهم المهارات التي تيسر لهم وولوج سوق العمل. كما أكد على أن تحقيق التطور لمجتمعاتنا الإسلامية يستدعي مزيداً من الاهتمام بمنظومة تنمية الموارد البشرية بصفة عامة وبمنظوماتنا الوطنية للتكوين التقني والمهني بصفة خاصة. ونوه إلى أهمية موضوع المؤتمر الذي نتطلع إلى أن يكون فضاءً متميزاً للقيادات المسؤولة عن التعليم الفني والمهني في الوطن العربي لتبادل الآراء والاستشارة الفنية، وجدد في الأخير شكره إلى المنظمة وإلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية على استضافتها الكريمة. (ملحق رقم 7)

ثم انطلق المؤتمر للنظر في الموضوعات الآتية:

جلسة العمل الثانية:

عُقدت جلسة العمل الثانية في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم السبت 25 مارس 2017، وخصّصت لعرض ومناقشة الدراسات التالية:

- "واقع التعليم الفني والمهني في الدول العربية": وقام بعرضها الأستاذ لطفى ذياب (خبير المنظمة)، واحتوت الدراسة عرضاً مفصلاً لواقع التعليم الفني والمهني في الدول العربية في 21 دولة من مجموع 22 دولة. من خلال توصيف منظومة التعليم في كل دولة على حده، من حيث نظام التعليم الفني والمهني وهياكله، وشروط الالتحاق ومستوى الشهادات وأصنافها، مع تحديد الجهات المعنية في مجال التعليم الفني والمهني، وكذلك الفرص المتاحة للطلاب فيما يتعلق بمواصلة التعليم بالجامعة، والجودة والمعايير، والتمويل، وتضمنت بعض الإحصاءات عن واقع التعليم الفني والمهني، ثم بينت أهم الإشكالات والنقائص المسجلة بخصوص منظومة التعليم الفني والمهني، وفقاً لما تم تضمينه في الوثائق الرسمية المتوفرة، كما عرضت المقترحات الخاصة بالتطوير في كل دولة، وفقاً لما ورد في التقارير. واختتمت بتقديم عرض موجز لأهم الاستنتاجات والخلاصات والتوصيات.

وبعد عرض الوثيقة أشار أمين المؤتمر إلى أن هذه الوثيقة غير نهائية وأي دولة لديها ملاحظات أو إضافات فإن المنظمة ستقوم باستكمالها قبل الطباعة والنشر.

توجّهات النقاش:

- أشارت بعض الدول إلى عدد من النواقص التي وردت في تقريرها، وصحح البعض الآخر بعض المعلومات، وأشارت بعض الدول إلى أنها ستوافي المنظمة بتقارير لتحديث واقع التعليم الفني في دولها.
- التأكيد على التركيز على القواسم المشتركة بين الدول العربية لمواجهة التحديات التي تواجهها منظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية، ليكون منطلقاً للعمل العربي المشترك.
- ضرورة العمل على وضع استراتيجية عربية لتطوير التعليم الفني والمهني مع توجيه عناية خاصة لتطوير إطار عربي لمؤهلات التعليم الفني والمهني.
- وضع آليات تسمح باتاحة الفرص أمام خريجي التعليم الفني والمهني الراغبين بمواصلة التعليم الجامعي والعالي.
- ضرورة العمل على وضع آليات عملية للحصول على البيانات حول التعليم الفني ومؤهلاته واحتياجات أسواق العمل من خريجيه وإتاحتها وتعميمها.
- العمل على وضع معايير تمكن من متابعة وتقييم مردود منظومة التعليم الفني والمهني في الوطن العربي استناداً إلى المعايير الدولية المعتمدة.
- العمل على تبادل التجارب والخبرات العربية في مجال التعليم الفني والمهني، وإتاحتها على موقع إلكتروني مخصّص للتعليم الفني والمهني.
- أهمية أن تعمل الهيئات المعنية من وزارات ومؤسسات للتعليم الفني والمهني في الدول العربية على تحديد نقاط اتصال تسهل حصول المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على البيانات والمعلومات اللازمة لإصدار التقارير الدورية وتبادل المعلومات بين الدول من خلال المرصد العربي للتربية للألكسو.

جلسة العمل الثالثة:

وتلت مباشرة جلسة العمل الثالثة، وخصّصت لعرض الآتي:

أ. التجارب العالمية والتوجهات المستجدة في مجال التعليم التقني/الفني والمهني: وقد تطرقت هذه الدراسة لبعض التجارب الرائدة في مجال التعليم والتدريب المهني والتي تخص البلدان الصاعدة وهي: كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة. وبينت أن هذا الاختيار تم بناء على اهتمام البلدان العربية بمزايا هذه التجارب والاستئناس بها قدر الإمكان بهدف تطوير

التعليم الفني والمهني في مختلف المستويات. كما عرضت تجربتي ألمانيا وأستراليا باعتبارهما من التجارب الرائدة والمرجعية عالميا في هذا المجال، وتناولت أيضا أهم المستجدات والتوجهات العالمية والعربية ذات العلاقة، مثل بناء المهارات من أجل العمل والحياة "مؤتمر شنغهاي 2012" ومقاربة الاتحاد الأوروبي "إعلان كوبنهاجن في سنة 2002" والاستراتيجية الأوروبية للرفع من التعاون في التعليم المهني والتدريب. والإطار الأوروبي للإشهاد في سنة 2008. وبيان شرم الشيخ حول التربية ما بعد عام 2015، المنبثق عن المؤتمر الإقليمي للدول العربية، الذي أكد على ربط نظم التعليم التقني والمهني والجامعي باحتياجات سوق العمل. واختتمت الدراسة ببيان جوانب الاستفادة العربية من هذه التجارب والتوجهات مؤكدة على أنه بالرغم من أن تلك التجارب مختلفة بالنظر إلى محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإنها في غاية من الثراء ويمكن للدول العربية الاستفادة منها على عديد الأوجه مع مراعاة الخصوصية الوطنية.

توجّهات النقاش:

- الاستفادة من كل التجارب العالمية، وتكييفها بما يتناسب مع احتياجات وخصوصيات الدول العربية، وخاصة من حيث أطر المؤهلات، والحوكمة، والتمويل.
- الاستفادة من المعايير والمؤشرات الدولية باعتبارها مرجعيات أساسية لتصنيف وتقييم وقياس تقدم منظومة التعليم التقني والمهني في الدول العربية.
- حصر التجارب العربية المتميزة للتعليم الفني والمهني وتبادلها.
- العمل على وضع إطار عربي للمؤهلات يوجه نظم الإعداد، ويسهل انتقال الطلبة بين المؤسسات، وبين الدول العربية وسوق العمل، ويمكن من وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتطوير منظومة التعليم التقني والمهني في الدول العربية.

ب. **المهارات الجديدة في مجالات التعليم الفني والمهني:** أشارت الورقة إلى أن العالم سيشهد تغيرات غير مسبوقة في مجال المهارات ومستقبل الوظائف، وحددت ملامح الثورة الصناعية الرابعة ودلالاتها كما عرضت لمراحل تطور الثورة الصناعية والمهارات الأساسية المرتبطة بالعمل من خلال تحديد القدرات والمهارات الأساسية والمهارات المتقاطعة، وأشارت إلى استقرار نسبي للمهارات المتعلقة بالخدمات المالية والبنية التحتية والنقل وتقنيات للمعلومات والاتصال، في حين سيزداد الطلب على خدمات الطاقة والرعاية الصحية والإعلام الترفيهي، كما أشارت إلى تأثيرات الثورة الصناعية الرابعة على الأفراد والحكومات والأعمال. ثم وضعت قائمة للمهارات العشر الأكثر طلبا عام 2020. تلى

ذلك تقديم بعض المؤشرات حول العالم العربي عرضت للسكان وفئة الشباب والمرأة وقوة العمل والتعليم لفئات الأطفال والأميين. وأخيرا عرضت لمنتدى الاقتصاد العالمي دافوس، وقدمت رؤية جديدة للتوظيف في الوطن العربي وهي:

- فهم المحيط وبيئة المنطقة،
- الالتزام نحو الأفضل،
- مستقبل الوظائف وحوار القطاع الخاص والعام.

وفي ضوء ما سبق نوجز أهم اتجاهات النقاش فيما يلي:

توجّهات النقاش:

- الاهتمام بالمهارات الحياتية اليومية.
- مواكبة المهارات الجديدة في سوق العمل محليا وعالميا.
- التركيز على قيم العمل في إطار تنمية المهارات.
- العناية بمتطلبات واحتياجات خطط التنمية المستدامة على مستوى القطر وعلى المستوى العربي.

جلسة العمل الرابعة:

تم خلال جلسة العمل الرابعة عرض ومناقشة "سياسات التعليم الفني والتقني في الوطن العربي": وقدمت الورقة في إطار موضوعين أساسيين الأول حول الجهود التي بذلتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال تطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي وتعزيز مكانته كنظام تعليمي فعال في إطار العمل على ربطه بسوق العمل، وتعزيز التنمية المستدامة، ثم عرضت إلى التوجهات العامة للمنظمة في هذا المجال. وتناول الجزء الثاني جملة من المقترحات لتطوير سياسات التعليم الفني والمهني، مثل إدخال التربية المهنية والتوجيه المهني في مختلف مراحل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والإعدادي والثانوي والعالمي، ووضع آليات لإيجاد صلة وثيقة بين التعليم المهني والتقني ومؤسسات العمل والإنتاج، وذلك من خلال إشراك مؤسسات العمل والقطاع الخاص في إدارة التعليم تخطيطا وتنفيذا وتقديما. وقدمت لهذه الموجهات الأساسية في إطار التطبيق في دولة فلسطين.

توجّهات النقاش:

التأكيد على ضرورة:

- إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع الأهلي والمدني في تخطيط وتمويل وتنفيذ التعليم الفني والمهني وتقييمه.
- إشراك كافة العاملين في المؤسسات التعليمية من معلمين ومدربين وطلاب وإداريين في رسم السياسات التنفيذية ومتابعتها وتقويمها.
- ربط سياسات تطوير التعليم الفني والمهني باحتياجات سوق العمل الآني والمستقبلي على المستوى القطري والعربي.
- إدخال مفاهيم ايجابية حول التعليم الفني والمهني في التعليم العام.
- وضع سياسات وبرامج تثن المهن وتعزز من مكانتها الاجتماعية.
- وضع سياسات تؤكد على أن تكون مخرجات التعليم الفني والمهني صانعة عمل وليست باحثة عنه "ريادة الأعمال".
- العمل على إرساء سياسة للأجور تؤكد المساواة بين خريجي التعليم الفني والمهني والتعليم العام والجامعي، مع مراعاة مستويات المهارات المختلفة.

اليوم الثاني: الأحد 26 مارس 2017

جلسة العمل الخامسة:

وتم عقد جلسة العمل الخامسة على تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الأحد 26 مارس 2017، وتمّ فيها تقديم عرض لوثيقة "تطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي، تصور مقترح": حيث أكدت الوثيقة أن التعليم المهني والفني يمثل أهمية خاصة لدى الدول العربية، كونه من أكثر أنواع التعليم ارتباطا بتأهيل القوى العاملة، وتوفير احتياجات خطط التنمية من الكوادر البشرية. وبينت أن مستقبل هذا النوع من التعليم في البلدان العربية سيرتكز على أساس "بناء وإنشاء المعرفة" وبمعنى إنتاج خريجين متعلمين ذوي إنتاجية عالية ومساهمين في عملية التغيير وصناع للمعنى والتطبيق في أن واحد. وأشارت إلى أن الدول العربية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني باعتبارها جزءا في غاية من الأهمية من منظومة إعداد الموارد البشرية ورافدا أساسيا للتنمية المستدامة وعاملا هاما لحل معضلة البطالة خاصة في صفوف الشباب. ثم عرضت إلى التصور المقترح لتطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي من جزأين أولا وتضمن تشخيصا لواقع التعليم والتدريب الفني والمهني في الوطن العربي، بالاعتماد على منهجية التحليل الرباعي "سوات" حيث تناول نقاط

القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتحديات. أما الجزء الثاني فقد عني بتطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي "تصور مقترح" وفيه تمت الإشارة إلى أهداف خطة تطوير التعليم في الوطن العربي كموجه أساسي للتطوير ثم قدمت التصور المقترح في إطار ستة محاور هي: المحور الأول: السياسات والحوكمة: وضع السياسات، الإطار التنظيمي، الشراكة، تطوير مصادر وآليات التمويل وزيادة الاستثماري، الفني والتدريب المهني عن طريق النشاطات الإنتاجية. المحور الثاني: الجودة والمواعمة: عمليات التعلم ونظام المؤهلات وضمان الجودة وتحديث المنهاج والبرامج التدريبية وربطها بسوق الشغل ونظام الإعلام والإرشاد والاتصال وتأهيل المعلمين والمدرسين وتقديم الدعم اللازم لهم. المحور الثالث: الرصد والتقييم. المحور الرابع: البحوث وإدارة المعارف. المحور الخامس: التعاون الدولي. المحور السادس: دعم المشاريع ذات البعد الهيكلي.

توجّهات النقاش:

- العمل على إعداد إطار عربي للمؤهلات يجمع كافة أنواع التكوين.
- دعم الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني والمهني والقطاع الخاص (قطاع الإنتاج) في عمليات التكوين والتدريب.
- إشراك كافة الأطراف في مختلف المستويات المركزي والمحافظات والمحلي في حوكمة جهاز التعليم الفني والمهني.
- تطبيق نفس الشروط للقبول في مراحل التعليم على القبول في التعليم الفني والمهني.
- فتح الآفاق أمام خريجي التعليم الفني والمهني الراغبين في استكمال تعليمهم تعليمهم الجامعي والعالي على أن يكون ذلك في نفس الاختصاص.
- إيجاد حلول لتمويل التعليم التقني والمهني في بعض الدول التي تشكو من قلة الموارد المالية.
- الاستعداد لإعادة إعمار بعض الدول التي تمر بظروف حرب ونزاعات من خلال توفير عمالة ماهرة.
- إعداد موارد بشرية قادرة على تشغيل وإدارة الآليات والأجهزة ذات التكنولوجيا الرقمية.
- إعداد قاعدة بيانات حول سوق العمل بالدول العربية، يساعد على التنبؤ بحاجة سوق العمل من العمالة الماهرة.
- سن التشريعات والقوانين المنظمة لسوق العمل والعمالة الماهرة، بما يساعد من تطوير منظومة العمل ومنظومة التعليم الفني والمهني وحفظ حقوق الفنيين ورفع مكانتهم.

- تحسين نظرة المجتمع في ما يتعلق بالتقليل من شأن التعليم الفني والمهني وحاملي شهاداته.
- العمل على إنشاء معاهد ومؤسّسات تقوم على إعداد المعلمين والمدرّبين وتدريبهم في مجال التعليم التقني والمهني.
- العمل على تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال التعليم الفني والمهني وإتاحتها بحيث أن الدول التي ليس لها خبرات أو برامج تدريبية يمكنها أن تستفيد من خبرات الدول الأخرى الأوسع في المجال.
- دعم التدريب والتكوين المستمر لفائدة المدرّبين والمعلمين والفنيين/ العاملين في المؤسسات الاقتصادية بما يضمن استدامة التكوين ومواكبة التطور التكنولوجي.

جلسة العمل السادسة:

عُقدت جلسة العمل السابعة في تمام الثانية عشر من صباح يوم الأحد 26 مارس 2017 وتمّ فيها عرض مشروع التقرير الختامي والتوصيات المقدّمة من مكتب المؤتمر، وبعد مناقشة التوصيات التي تمّ التوصل إليها من خلال التوجّهات التي برزت أثناء مناقشة الوثائق وحلقات النقاش توصل المؤتمر إلى اعتماد القرار والتوصيات التالية:

- القرار:

بعد عرض تصور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي، يقرّر المؤتمر:

1. اعتماد الوثيقة المقدمة إطارا عاما لتطوير التعليم الفني والمهني في الوطن العربي.
2. تشكيل مجموعات العمل الآتية:
 - مجموعة العمل لإرساء أطر مهنية للمؤهلات/ المنسق المغربي.
 - مجموعة المؤشرات القياسية/ المنسق مصر.
 - مجموعة التوصيف المهني/ المنسق السعودية.
 - مجموعة الشراكات والتمويل/ المنسق موريتانيا.
3. يوافق المؤتمر على عقد مؤتمر دوري كل عامين، ويدعو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرضه على المؤتمر العام للمنظمة.

- التوصيات:

دعوة الدول العربية إلى:

1. تحديد نقاط اتصال تسهل حصول المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على البيانات والمعلومات اللازمة لإصدار التقارير الدورية وتبادل المعلومات بين الدول من خلال المرصد العربي للألكسو.
2. وضع آليات لإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع الأهلي والمدني في تخطيط وتمويل وتنفيذ التعليم الفني والمهني وتقييمه.
3. ربط سياسات تطوير التعليم الفني والمهني باحتياجات سوق العمل الآني والمستقبلي على المستوى القطري والعربي، وسنّ التشريعات والقوانين المنظمة لسوق العمل والعمالة الماهرة، لتحسين الأجور بناء على الكفاءة المهنية والمهارية.
4. إدخال مفاهيم ايجابية حول التعليم الفني والمهني في التعليم العام من خلال الإرشاد والتوجيه وريادة الأعمال.

دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى:

1. وضع آليات عملية للحصول على البيانات حول التعليم الفني ومؤهلاته واحتياجات أسواق العمل من خريجه وإتاحتها وتعميمها، والتخاطب مع الدول لتعيين ضابط اتصال.
2. وضع إطار عربي للمؤهلات يوجه نظم الإعداد، ويسهل انتقال الطلبة بين المؤسسات، وبين الدول العربية وسوق العمل، ويمكن من وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتطوير منظومة التعليم التقني والمهني في الدول العربية.
3. وضع مؤشرات للأداء تمكن من متابعة وتقييم مردود منظومة التعليم الفني والمهني في الوطن العربي استنادا إلى المعايير الدولية المعتمدة مثل معايير الدمج والخارطة التشغيلية.
4. وضع آلية لتبادل التجارب والخبرات العربية في مجال التعليم الفني والمهني، وإتاحتها على موقع إلكتروني مخصّص للتعليم الفني والمهني.
5. دعوة المنظمة إلى استحداث إدارة للتدريب الفني والمهني.

تحديد مكان وزمان عقد المؤتمر الثاني:

عرض رئيس المؤتمر على الدول العربية موضوع استضافة المؤتمر القادم، وتقدم معالي السيد عماد الحادي وزير التكوين المهني والتشغيل بالجمهورية التونسية بطلب استضافة المؤتمر الثاني في الجمهورية التونسية.

القرار:

- الموافقة على عقد المؤتمر الثاني في الجمهورية التونسية، وتوجيه الشكر إلى معالي الوزير.

- قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الدولة المضيفة لتحديد موعد عقد المؤتمر وموضوعه.

الجلسة الختامية:

عُقدت الجلسة الختامية للمؤتمر الأول للوزراء والقيادات المسؤولة عن التعليم الفني والمهني الوطن العربي في تمام الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الأحد 26 مارس 2017 وألقى فيها سعادة الأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق مدبولي ممثل المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كلمة جدد فيها شكر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى جميع الوفود العربية المشاركة في المؤتمر، وإلى جميع العاملين على التحضير للمؤتمر، كما توجه بالشكر إلى ممثلي الدول العربية في المؤتمر راجياً منهم المساهمة الدائمة في تطوير منظومة التعليم الفني والمهني باعتبارها ركيزة أساسية من منظومة التعليم العربي، كما أكد على أهمية تضافر جهود جميع العاملين في هذا المجال للارتقاء به وتعزيز مكانته، وجدد عزم المنظمة على تقديم الدعم والمساعدة الممكنة في هذا المجال. وفي الختام نقل إلى المؤتمر تحيات معالي المدير العام للمنظمة، وجدد اعتذاره عن عدم تمكنه من مشاركته في أعمال المؤتمر، كما نقل إلى الجميع تهنئة المدير العام بنجاح أعمال المؤتمر الأول للتعليم الفني والمهني في الوطن العربي، وأكد على أن المنظمة ستعمل على تنفيذ التوصيات الموجهة إليها وستتعاون مع الدول العربية والاتحاد على تنفيذ التوصيات التي تخصهما. (ملحق رقم 8)

ثم ألقى معالي الأستاذ مختار ملل جا رئيس المؤتمر الأول ثم ألقى معالي الأستاذ مختار ملل جا رئيس المؤتمر الأول كلمة الاختتام شكر فيها جميع المشاركين في المؤتمر من ممثلي الدول العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية، ووفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى المؤتمر على ما بذلوه من جهود في مناقشة وثائق المؤتمر، وما تحلو به من انضباط في جلسات العمل، وبما أسهموا به من مقترحات وملاحظات بناءة كان لها الأثر في نجاح مداورات المؤتمر. ودعا الجميع إلى العمل على تنفيذ توصيات المؤتمر. واختتم كلمته بتوجيه التحية باسم المشاركين في المؤتمر لمعالي المدير العام للمنظمة الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب على ما قدّمته المنظمة من رعاية وجهود في التحضير والتسيير كانت العامل الرئيس في نجاح المؤتمر الأول، وتتمنى أن تعمل المنظمة على استمرار عقد هذا المؤتمر بصورة منتظمة، لما يمكن أن يسهم به من تطوير التعليم الفني والمهني الوطن العربي. (ملحق رقم 9)

واختتمت أعمال المؤتمر في تمام الساعة السادسة من مساء يوم الأحد 26 مارس 2017، بتلاوة إعلان انواكشوط. (ملحق رقم 10)، وبرقية موجهة لفخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز. (ملحق رقم 11)